المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/06/2015

Catalogne: Tenue de la 2ème édition de la Semaine du Maroc du 11 au 14 juin à Tarragone

La deuxième édition de la Semaine culturelle du Maroc aura lieu du 11 au 14 juin à Tarragone en Catalogne (nord-est de l'Espagne), sous le thème " le Maroc.. 16 ans de réformes démocratiques et de bonne gouvernance ".

Initiée par le Consulat général du Maroc à Tarragone, cette manifestation vise à promouvoir la culture marocaine et les réformes politiques entreprises par le Royaume.

Elle s'assigne également comme objectif de raffermir les liens entre les membres de la Communauté marocaine établie en Espagne particulièrement dans la région de Catalogne, et consolider aussi leur attachement à leur identité marocaine ainsi qu'à faire connaître auprès des milieux espagnols intéressés les facettes de la richesse de la civilisation marocaine.

Au programme de cet événement figurent une conférence sous le thème " 16 ans de réformes démocratiques au Maroc " , une rencontre sur la coopération judiciaire entre le Maroc et l'Espagne ainsi qu'une table ronde sur la société civile, la migration et l'intégration.

Selon le Consul général du Maroc à Tarragone, Abdelfettah Lebbar, cette manifestation verra la participation d'une pléiade de professeurs et chercheurs marocains, espagnols et français, parmi lesquels figurent notamment Michel Rousset, expert français dans la question de la régionalisation, les professeurs Mohamed Lididi , Secrétaire général de l'institution "Al Wassit " et Abdelmoghit Tredano, **ainsi que Habib Belkouch, membre du Conseil National des droits de l'Homme (CNDH).**

http://www.ccme.org.ma/fr/medias-et-migration/43906

La nouvelle législation marocaine de la migration devrait permettre aux immigrés de "reconstruire leurs vies facilement" (rapporteur à l'APCE)

La nouvelle législation marocaine en matière de migration est de nature à permettre aux immigrés qui vivent au Maroc de "reconstruire leurs vies facilement", a souligné Mme Tinecke Strik, rapporteur de la Commission des migrations, des réfugiés et des personnes déplacées à l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe (APCE).

"L'adoption de la nouvelle la législation marocaine en matière de migration devrait permettre aux immigrés de reconstruire leurs vies facilement", a dit Mme Strick dans une déclaration à la presse à l'issue de ses entretiens avec le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, Mohamed Essabbar.

Les entretiens ont porté sur la situation des immigrés et réfugiés au Maroc, qui devient de plus en plus une destination des migrants, a-t-elle indiqué, relevant que les immigrés ont des difficultés d'accéder au marché de l'emploi.

"Le Maroc fait face, lui-même, au problème de l'immigration des personnes venant de l'Afrique subsaharienne (...). Nous sommes ici pour voir comment les immigrés et les réfugiés sont traités au Maroc, s'ils ont accès à la protection et s'ils sont en sécurité", a-t-elle poursuivi.

Pour sa part, M. Essabbar a affirmé que le Maroc n'est plus un pays de transit, mais d'accueil d'immigrés, notant que cette situation "nous pose des problèmes en matière d'intégration".

Ce flux d'immigration engendre certains dangers, notamment avec la recrudescence du phénomène du terrorisme, a-t-il ajouté, tout en rappelant qu'il a été procédé à la régularisation de la situation de 18.000 immigrés et de plus de 500 réfugiés.

L'expérience marocaine en matière de migration est "sans précédent en Afrique et dans le monde arabe et musulman", s'est-il félicité.

La commission des migrations, des réfugiés et des personnes déplacées a pour objectif d'élaborer des politiques visant à protéger les droits des migrants, des réfugiés, des demandeurs d'asile et des personnes déplacées et à améliorer leurs conditions de vie. Elle a aussi pour but de proposer des solutions politiques conformes aux valeurs humanitaires du Conseil de l'Europe et aux préoccupations des Etats membres concernés par des mouvements importants de migrants et de réfugiés.

La commission est composée de 84 membres et de leurs remplaçants et a trois sous-commissions : la sous-commission sur l'intégration, celle sur la rétention et celle sur la coopération avec les pays d'origine et de transit non européens.

http://www.ccme.org.ma/fr/medias-et-migration/43914

الصبار: ليس لائقا أن تبنى السجون بجانب المقابر وفي مناطق نائية

10 سجون جديدة تستقبل 13 ألف معتقل نهاية هذه السنة

27/05/12

الرباط
المهدي السجاري

أعلن محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، عن قرب افتتاح 10 مؤسسات سجنية بطاقة استيعابية تناهز 13 ألف سرير عند نهاية هذه السنة، مما سيساهم في خفض الاكتظاظ الذي تناهز نسبته 58 في المائة، بمعيار 3 أمتار مربعة لكل نزيل كحد أدنى.

وأوضح التامك، في افتتاح أشغال يوم دراسي حول الفضاء السجني بين الضرورات الأمنية والتزامات إعادة الإدماج، صباح أمس بمقر الجامعة الدولية للرباط، أن هذه المشاريع تدخل في إطار البرنامج الذي يشمل 37 مشروعا آخر بطاقة استيعابية تصل إلى 45 ألف سرير في أفق سنة 2018، وهو ما من شأنه الحد من ظاهرة الاكتظاظ ونمو الساكنة السجنية.

وسجل المندوب العام لإدارة السجون أن الطابع الأمني للمؤسسة السجنية يفرض مسؤوليات مشتركة على كافة المتدخلين خلال كل مراحل الإنجاز، إذ أن فتح ورش لبناء سجن من السجون يقتضي تشغيل عدد كبير من الأشخاص يناهز عددهم في المتوسط 400 فرد، وهو الأمر الذي يشكل في حد ذاته خللا أمنيا واضحا.

كما أن الحساسية الأمنية للمؤسسات السجنية في علاقتها بمحيطها المباشر، خاصة في سياق تدبير الأزمات وفي علاقة بضرورة ضمان أمن هذه المؤسسات، تقتضي توفير مدار خارجي وقائي عازل، يضيف التامك.

وأشار المسؤول الأول عن تدبير سجون المملكة إلى أن الإبداع المنشود في وضع التصاميم المعمارية وضرورة احترام القواعد الدنيا لمعاملة السجناء يستوجب استحضار خصوصيات المؤسسة السجنية كمؤسسة أمنية، واتخاذ كافة الضمانات الأمنية لحمايتها، بما في ذلك سرية تصاميمها، مما يتعين وضع إطار تنظيمي خاص يحدد المساطر التي يجب اتباعها بخصوص مختلف التراخيص والتدخلات.

وشدد على أن إيلاء العناية الضرورية للجانب الأمني يجب ألا يجعلنا نغفل الجوانب الأساسية الأخرى في وضع التصور الشامل لمختلف الوظائف التي تضطلع بها المؤسسة السجنية، والمتمثلة في تمكين السجناء من التمتع بكل حقوقهم الإنسانية من إيواء وتغذية وتهوية وترويح عن النفس ورياضة وممارسة للشعائر الدينية وتطبيب، واستفادتهم من مختلف برامج الإدماج التي تضعها الإدارة.

إلى ذلك، أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن جغرافية السجون تسبق كل حديث عن هندستها، إذ لم يعد من اللائق أن تبنى السجون بمحاذاة المقابر أو بعيدا عن الحواضر والتجمعات السكنية. هذه المؤسسات يجب ألا توجد في منطقة نائية أو معزولة، بل لابد أن تكون مندمجة في محيطها وأن تكون جزءا لا يتجزأ منه، وأن تستوفي شروط القرب واللوجيستيك، حتى لا يتحول السجن إلى سبب للتهميش والإقصاء، يضيف المتحدث ذاته.

وأوضح الصبار أن المؤسسة السجنية التي لا تستوفي الشروط الإنسانية الضرورية والحد الجمالي الأدنى، ولا تتوفر على الشروط اللازمة لراحة السجناء وزوارهم والعاملين بها، تتحول بقوة الأشياء إلى عقوبات «إضافية»، غير محكوم بها، بالنسبة للسجناء وعقوبات «ممتدة» بالنسبة للعاملين والزوار.

وأشار إلى أن مواصفات البنايات ينبغي أن تستجيب لمتطلبات المراقبة دون المس بحميمية السجناء، ولشروط تسهيل عمل العاملين بالمؤسسة. كما يجب أن تتوفر المعازل والزنازين الانفرادية على شروط السلامة والوقاية من حالات الانتحار والإيذاء الذاتي والاكتئاب.

الصبار: هندسة السجون وبناؤها قرب المقابر تشكل عقوبة في حد ذاتها

التامك يرصد اختلالات أمنية في بناء سجون المغرب

محمد التامك

الرباط
عبد الحق بلشكر

رصد محمد التامك، المندوب العام لإدارة السجون، بعض الاختلالات الأمنية التي تعاني منها السجون المغربية، والتي تبدأ منذ فتح ورش بنائها. وفي هذا الإطار، تحفظ التامك على مشاركة عدد من المهندسين ومكاتب الدراسات ومكاتب المراقبة في بناء المؤسسات السجنية في المغرب، معتبرا ذلك «يشكل في حد ذاته خللا أمنيا واضحا».

التامك، الذي كان يتحدث في يوم دراسي نظمته المندوبية، أمس، بمقر الجامعة الدولية بالرباط، حول: «الفضاء السجني بين الضرورات الأمنية وإعادة الإدماج»، كشف أن فتح ورش لبناء سجن من السجون يقتضي تشغيل عدد كبير من الأشخاص يناهز في المتوسط 400 شخص، منهم الشركاء المؤسساتيون ومكاتب المراقبة وعمال مقاولات الأشغال»، واعتبر التامك أن «الطابع الأمني للمؤسسة السجنية يفرض مسؤوليات مشتركة على كافة المتدخلين خلال كل مراحل الإنجاز»، داعيا إلى ضرورة اتخاذ «كافة الضمانات الأمنية» لحماية السجون، بما في ذلك حماية «سرية تصاميمها».

واقترح التامك في هذا السياق، وضع إطار تنظيمي خاص يحدد المساطر التي يجب اتباعها بخصوص مختلف التراخيص والتدخلات» المتعلقة ببناء السجون. كما اعتبر التامك أن السجون ذات طابع حساس وتحتاج إلى «توفير مدار خارجي وقائي عازل» يمكن من «تدبير الأزمات».

وحسب المندوب العام، فإن إدارته تعمل على تنفيذ استراتيجية جديدة ترتكز على أربعة محاور تتمثل في الحفاظ على سلامة وأمن السجناء وأنسنة ظروف الاعتقال وتهييء المعتقلين لإعادة إدماجهم وتحديث الإدارة وتعزيز إجراءات الحكامة.

واعتبر أن تفعيل هذه الاستراتيجية يتطلب أولا، «الموازنة بين مهمة المحافظة على الأمن والانضباط من جهة، وصون كرامة النزلاء وحماية حقوقهم وتأهيلهم للإدماج، من جهة ثانية»، والثاني، هو «إعادة رسم الخريطة السجنية على أساس النظر إلى السجن كمرفق عمومي حيوي للقرب».

وكشف التامك أن عقد هذا اللقاء الذي شارك فيه خبراء دوليون هدفه «رسم معالم نموذج وطني لهندسة السجون»، موضحا أن المندوبية بصدد تنفيذ «برنامج لتوسيع الحظيرة السجنية ببناء سجون جديدة لتعويض السجون القديمة».

من جهته، اعتبر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن «شكل البنيات السجنية وحالة مرافقها وتجهيزاتها هما المدخلان الأساسيان لمعرفة مدى إنسانيتها»، ووضع الصبار عدة شروط لبناء السجون مثل ألا تبنى المؤسسة السجنية في منطقة نائية أو معزولة، وأن تستوفي شروط القرب واللوجيستيك، وقال «لم يعد من اللائق أن تبنى سجون بمحاذاة المقابر أو بعيدا عن الحواضر والتجمعات السكنية»، وقال إن «مؤسسة سجنية لا تستوفي الشروط الإنسانية والحد الجمالي الأدنى ولا تتوفر على شروط الراحة تتحول إلى عقوبات إضافية».

كما دعا إلى أن تكون بناية السجن «متجانسة مع شكل البنايات المجاورة حتى لا تصبح بناية السجن نشازا في محيطها وتتحول إلى مصدر للتقزز».

كما دعا الصبار مراعاة خصوصية النساء السجينات، وخاصة الحوامل والمصحوبات بأطفال، ومراعاة وضع المسنين وذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بصفة عرضية باضطرابات نفسية. وقدم الصبار مثالا على سجون مغربية لا تستجيب لأي من المعايير التي تحدث عنها وهي السجن المحلي بالداخلة، والسجن المحلي بالعيون، في حين أشاد بحالة سجن أزرو.

حـــوار

محمد الحموشي

منسق وحدة أندية التربية على المواطنة باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة - الناظور

العنف المدرسي ظاهرة مجتمعية يجب معالجتها

ماهي الأسباب التي تجعل ظاهرة العنف تتنامى بشكل فظيع داخل المؤسسات التربوية ؟

○ يلاحظ مؤخرا أن ظاهرة العنف المدرسي اكتسحت المؤسسات التعليمية، وأصبحت ظاهرة تربوية منفشية، حيث تتجلى في مشادات كلامية ونزاعات وتبادل السب والشتم وألفاظ بذيئة، وأحيانا، تبادل الضرب المفضي إلى الجرح، وتعاطي المخدرات، وانتهاج السلوكات المسيئة وغيرها، و تتعدد أسباب هذا العنف المدرسي، فنتيجة الغزو الإعلامي لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية يتأثر الأطفال والشبان، ومنهم التلاميذ والطلاب، بالتيارات العنيفة التي يتمثلها في الإعلام وفي مواقع الانترنيت، و التي تسرب ممارسات مشينة إلى الفضاءات المدرسية و الأسرية و الشارع العام، كما أن ارتفاع نسبة البطالة والأمية ومعاناة الفقر والعوز، تجعل العنف يتسرب إلى الفضاءات التربوية، ثم من الأسباب أنه قد تكون هناك ممارسات غير سوية داخل الأسرة من ضرب وشتم وتحقير للأبناء مما يؤثر سلبا على الأطفال الذين يتولد لديهم ميل إلى العنف وكذلك الشعور بالنقص لقلة الإمكانيات المادية والاجتماعية مما تؤثر فيه سلبا فيبدأ بالمقارنة بنفسه والآخرين باحثا عن طريق للفت الأنظار وحب الظهور، وفي حالات اجتماعية معينة يحاول الشاب المراهق أن يظهر علامات شبابه ويعبر عنها بالتمرد على الآخرين والخروج عن تعليماتهم وفي مقدمة هؤلاء أساتذته في المدرسة، كما أن بعض المربين يعتمدون الإكراه البدني و أساليب الاستهجان والتبخيس والكلمات النابية لأنه لم تسنح لهم فرص الحصول على تأهيل تربوي حول طرق التعامل مع الأطفال وفقا للنظريات التربوية الحديثة، وهناك كذلك ضعف قنوات الحوار بين التلاميذ والجهات التربوية و الإدارية المكلفة بالسهر على حل مشكلاتهم، ومما يزيد من استفحال الظاهرة التعامل معها بسطحية شديدة دون معالجة حقيقية، ودون إيجاد حلول واقعية وسليمة.

كيف يمكن التصدي لهذه الظاهرة التي تستدعي معالجتها مقاربة تشاركية؟

○ إن أقوى معالجة للعنف تمر عبر معالجة الأسباب التي تدفع إليه والبحث في نشر ثقافة تربوية عند جميع المتدخلين في العملية التربوية من آباء و مربين و إداريين في كيفية التعامل مع النشء وتوجيههم بعيدا عن العنف عبر الإنصات إلى الناشئة المدرسية و خصوصا منهم ذوو الصعوبات التربوية والاجتماعية، وذوو الحاجات خاصة على الصعيد العاطفي أو النفسي أو الجسدي. وتبقى الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى تربية الأبناء و السهر على تفريغ فائض العنف عند المراهقين وترويضهم للحد من ظاهرة الشغب لدى هؤلاء التلاميذ ومنحهم مساحة من حرية التفكير وإبداء الرأي والتركيز على الجوانب الإيجابية في شخصية الطفل واستخدام أساليب التعزيز، و استخدام مهارات التواصل الفعالة القائمة على الجانب الإنساني والتي من أهمها حسن الاستماع والإصغاء وإظهار التعاطف والاهتمام، وإتاحة مساحة من الوقت لجعل التلميذ يمارس الأنشطة الرياضية والهوايات المختلفة، وفي كل هذا يجب اعتماد مقاربة تشاركية بين الهيئة التربوية والآباء و الأمهات وكل من له صلة بالعملية التربوية داخل المؤسسة التعليمية وخارجها، وبإشراك التلاميذ من أجل الوصول الى تحقيق الأهداف.

ماهي المقاربة التي تعتقدون بأنها الأكثر فعالية لمحاربة العنف داخل المدرسة المغربية أو على الأقل التقليل من حدته؟

○ أعتقد أن مقاربة القرب القائمة على الإنصات و الاستماع للتلاميذ و التي تبدأمن داخل الأسرة التي عليها دور التنشئة الاجتماعية و ممارسة قواعد التربية الحقة في إطار القيم والأعراف والقوانين المنظمة للمعاملات والحياة العامة. حتى لا يزيغ الأطفال، ولا تجرفهم تيارات انحراف الأحداث، عبر مراقبة أبنائهم وملاحظة سلوكهم داخل المنزل وخارجه، و تسجيل السلوكات غير العادية والتدخل لمعالجتها في حينها، مع معرفة رفاق أبنائهم والتأكد من سوية أخلاقهم وسلوكاتهم، توجيه النصح، باستمرار لأبنائهم من أجل الانصاف بالسلوك الحسن وربط الصلة بالمدرسة، وزيارتها من حين لآخر، قصد الاستفسار حول سلوك أبنائهم وانضباطهم ومواظبتهم ومسارهم والنتائج الدورية والسنوية التي يحققونها، كما يجب على المؤسسة التعليمية أن تشيع ثقافة الإنصات إلى التلاميذ بإشراك جميع الأطر الإدارية والتربوية في العملية، وإقناع التلاميذ وحفزهم على عرض حالاتهم الاجتماعية والتربوية على فريق الإنصات، للتعرف على التلاميذ ذوي الصعوبات الاجتماعية والتربوية، والتعرف على المشاكل التي تعترضهم، و اقتراح بيداغوجية خاصة بكل فئة من هؤلاء التلاميذ حسب طبيعة المشاكل التي يعانونها، للقضاء على العنف داخل أروقة المدرسة و خلق مدرسة تقوم على اللاعنف عبر بث مفاهيم ديمقراطية في العملية التعليمية، ومن هذه المفاهيم إقامة علاقة إنسانية بين أركان التعليم خصوصا بين المربي و المتعلم .

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

لضمان نزاهة وحسن سير استحقاقات 2015

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يهيئ عملية اعتماد ملاحظي الانتخابات

2/5068

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015.

وبهذا الخصوص أوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وستشمل ملاحظة الانتخابات المواعيد الانتخابية التالية : انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4شتنبر 2015؛ انتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر ليوم 7شتنبر 2015وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2أكتوبر 2015.

يذكر أن القانون " 11-30المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6أكتوبر 2011نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان او من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين:

- أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون و الاتصال؛
- -ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛
- -ممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة؛
- -خمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس للجنة.

ويقصد بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، بحسب القانون رقم 30.11القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، كل عملية تهدف، إلى التتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية وتجميع معطياتها بموضوعية وتجرد وحياد، وتقييم ظروف تنظيمها وإجرائها ومدى احترامها للقواعد الدستورية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والمعايير الدولية، من خلال إعداد تقارير بشأنها تتضمن ملاحظات الجهات المعدة لهذه التقارير، وعند الاقتضاء، توصياتها التي ترفعها إلى السلطات المعنية.

ويمكن أن يقوم بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات المؤسسات الوطنية المؤهلة بحكم القانون للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات؛ جمعيات المجتمع المدني الفاعلة المشهود لها بالعمل الجاد في مجال حقوق الإنسان ونشر قيم المواطنة والديمقراطية، المؤسسة بصفة قانونية والمسيرة وفق انظمتها الأساسية؛ -المنظمات غير الحكومية الأجنبية المؤسسة بصفة قانونية طبقا لتشريعاتها الوطنية والمشهود لها بالاستقلالية والموضوعية والمهتمة بمجال ملاحظة الانتخابات.

"الأيام" تفوز بجائزة الصحافة للصحراء

فاز الزميل عبيد اعبيد بجائزة الصحافة للصحراء في دورتها الثانية عن تحقيقه حول "تفاصيل الصراع بين قيادة الرابولي وممثليها الحقوقيين بالداخل" الذي نشرته جريدة " الأيام" الورقية وكذلك موقع" الأيام 24" في نونبر الماضي.

وجائزة الصحافة للصحراء التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون -السمارة بشراكة مع نادي الصحافة بالعيون، وحصل عليها الزميل عبيد اعبيد، انضافت إلى العديد من الجوائز التي حصلت عليها جريدة " "الأيام" الأسبوعية منذ انطلاقها، وقد تسلم اعبيد جائزته مناصفة مع اسماعيل الأدارسي عن مجلة " مشاهد" الجهوية بتحقيق انجزه حول " البوليساريو... جبهة الفساد"، في حفل بحضور وزير الاتصال مصطفى الخلفي، سلمت فيه الجوائز كذلك للفائزين من إذاعة الداخلة وإذاعة العيون وقناة العيون.

إدارة السجون تنوي فتح 10 مؤسسات سجنية جديدة لتجاوز الاكتظاظ

الكارح/ ابروك . هبة بريس

صرح محمد صالح التامك المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج اليوم الأربعاء خلال كلمة افتتاحية بخصوص موضوع "هندسة السجون" بالجامعة الدولية بالرباط عن عزم إدارة السجون فتح عشر مؤسسات سجنية جديدة بطاقة استيعابية تناهز 13 ألف سرير عند متم العام الجاري.

وأضاف المندوب العام خلال كلمته أن المندوبية تسعى إلى تجاوز الاكتظاظ وتدارك نسبة النمو السجني من خلال إنشاء عشر مؤسسات تدخل في إطار برنامج توسيع الحظيرة السجنية الذي يشمل بدوره 37 مشروعا بطاقة استيعابية تناهز 45 ألف سرير في أفق 2018 .
كما أشار التامك أن تفعيل الإستراتيجية الجديدة التي وضعتها المندوبية العامة يتطلب رفع تحديين أساسيين يتمثلان في تحقيق الموازنة بين المحافظة على الأمن والانضباط من جهة وصون كرامة النزلاء وحقوقهم من جهة ثانية، ثم في ضرورة إعادة رسم الخريطة السجنية للنظر إليه كمرفق عمومي حيوي للقرب.

وفي نفس السياق أكد **محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** على وجوب توفر مجموعة من الشروط الضرورية في المراكز السجنية وتأتي على مقدمتها استيفاؤها لشروط القرب والولوجية كتمركزها بموقع قريب من التجمعات السكنية بالإضافة إلى ضرورة تجانس شكل المركز مع محيطه وتوفره على أهم المرافق الصحية والترفيهية والتثقيفية ، فضلا عن مراعاة خصوصية النساء وحاجيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين،معتبرا أن عددا من السجون المحلية الموجودة في كل من مدينة الداخلة والعيون وعين قادوس بفاس غير مستوفية للمعايير الدولية الضامنة لحقوق النزلاء والشروط اللازمة لضمان راحتهم.

http://www.hibapress.com/reports-45895.html

اول اجتماع للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، اول أمس الاثنين بالرباط، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه اليوم الثلاثاء، أن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

الرميد وحصاد ينتظران اليزمي

اليوم 24نشر في اليوم 24 يوم 11 - 06 - 2015

مازال مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، ومحمد حصاد، وزير الداخلية، ينتظران توصلهما من إدريس اليازمي بمسودة مشروع **القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والذي ينص المخطط التشريعي على إخراجه ما بين 2013 و2014.

وكشفت مصادر عليمة أن السبب الحقيقي وراء تأخير الإفراج عن النص الجديد يكمن في الصراع الدائر حول سلطة الإشراف على الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، تطبيقا لمقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأضافت المصادر ذاتها أن الحسم في هذا الموضوع بين مجلس اليازمي والحركة الحقوقية سيعجل بإحالة المشروع على الرميد وحصاد، كما ينص المخطط التشريعي، لإبداء رأييهما قبل إحالته على المجلس الحكومي والبرلمان

http://m.sahafaty.net/news4168360.htm

الاستحقاقات الانتخابية برسم 2015.. اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تعقد أول اجتماعاتها

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة **لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الاثنين بالرباط**، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وأشار المصدر ذاته إلى أن ملاحظة الانتخابات ستشمل المواعيد الانتخابية التالية : انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015 وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر ليوم 17 شتنبر 2015، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر 2015.

وذكر البلاغ بأن القانون 30 – 11 "المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011 نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات".

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين : أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون و الاتصال وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة.

http://www.jadidpresse.com/?p=48139

http://www.ahdath.info/?p=81614

زراعة المخدرات.. قضية للنقاش

محمد الأشهب
كاتب و صحفي
للإستفسار والتواصل

بلغة غير متشنجة طرح الأمين العام لحزب الاستقلال حميد شباط فكرة إعادة استصلاح الأراضي الزراعية التي تنتج القنب الهندي. الجديد في هذه الرؤية أنها نقيض لأطروحة تقنين زراعة المخدرات ذات المفعول غير القوي. والفرق بين التصورين أن التقنين ينطلق من محاولة فرض وضع قانوني على زراعة محظورة، من خلال توجيهها إلى الاستهلاك المحلي والخارجي. فيما إعادة استصلاح الأراضي ترتدي بعدا إنمائيا وإنتاجيا، قابلا للاستيعاب والتطور.

عمليا اهتدت الكثير من الإجراءات التي اتخذتها السلطات إلى تقليص وخفض المساحات المزروعة، بل ذهبت إلى حد إحراق وتدمير الحقول المنتجة. لكن هذه الإجراءات لم تساعد في وضع حد نهائي لزراعة المخدرات. والحال أن بعض البلدان الأوروبية لجأت إلى تطوير هذه الزراعة وزيادة مساحاتها، في إطار منظور إنتاجي متقدم، يهتم بالاستفادة من أغصان وأوراق القنب الهندي، متعددة الاستعمال، في صناعات غذائية وطبية وإنتاجية، إلى درجة أن الألياف التي تستخدم في صناعة النسيج تكاد تعتبر الأغلى ثمنا، على رغم أنها أقل كلفة. بينما منتوجات الأدوية والأعشاب الطبية المستخرجة من هذه الألياف، أو من زيوت النبتة، بعد إلغاء مفعولها التخديري، ذات فوائد جمة وفق دراسات علمية موثوقة.

في كل مرة تضغط بلدان الاتحاد الأوروبي في اتجاه تشديد الرقابة على المخدرات، كما الهجرة غير الشرعية وغيرها من الآفات تنهال الوعود بالمساعدة. والمحصلة أنها تبقى مجرد تعبير عن النوايا، بينما الواقع يؤكد أن هذه الزراعة تتسع وتزداد تطورا في البلدان الأوروبية ذاتها. ومبرر ذلك من الناحية النظرية أن النبتة التي تورق في المناطق شبه الجافة يكون مفعول مخدرها أقوى، بينما يضعف كثيرا في المناطق السقوية التي يميزها تهاطل الأمطار.

لأنه لا يمكن تغيير درجات المناخ والمكونات الجغرافية، ينحو النقاش في اتجاه ما هو محظور من عدمه. بل إن انتشار المخدرات المستخرجة من القنب الهندي، تحول إلى ظاهرة يتم استخدامها في إذكاء خلافات سياسية، علما أن الفرق شاسع بين مفعول القنب الهندي والمواد المهلوسة التي تخصصت بعض البلدان في تصدير سمومها للأجيال الصاعدة. والواقع أن هذا النقاش الذي تكون له خلفيات ومنطلقات عدة لا يشمل المخدرات فقط، بل كل ما يتعلق بمفهوم الحرية الفردية. والغريب أن هذه الحرية تصبح مهددة وفي خطر إذا لم يتم التغاضي عن سلوكات انحرافية من قبيل الجهر بالمثلية والدعوات الاستفزازية المرافقة للظاهرة. لكنها تكون مقبولة عندما تتعرض فتاة بلباس محتشم في إحدى البلدان الأوروبية إلى النقد، لأنها خالفت الأعراف. أي مفارقة هذه يا دعاة احترام الحرية الفردية؟

أن تكون فاعليات وطنية سباقة لطرح إشكاليات زراعة المخدرات، من دون التوقف عند الجانب الظاهري والأخلاقي الذي يحف بهذا النقاش، فالمسألة لاشك تعكس وعيا جديدا بأهمية تشخيص كافة المعضلات. وكما أن المغرب لا يجد أي حرج في الإعلان صراحة أنه يقوم بالحرب على الفقر، بما يعنيه ذلك من اتساع حجم الفئات الهشة والمهمشة، أو الجهر بأنه حدد أجندة مماثلة في مواجهة ظاهرة الأمية، أو غيرها من أصناف الفوارق التي تمزق النسيج الاجتماعي، فإنه لا يجب أن يبدي أي تحفظ حيال نقاش مسألة زراعة المخدرات، باعتبارها واقعا قائم الذات، لا سبيل لإخفائه أو التغطية على وجوده.

لئن كان حزب الاستقلال الذي عرف بدفاعه عن الثوابت والمقدسات خرج عن صمته وأبدى موقفا شجاعا حيال الظاهرة، فإن ذلك قد تترتب عليه حوافز، من مستوى نقل النقاش إلى الساحة العمومية كقضية رأي عام، لكن في نطاق الحذر من إضفاء أي أبعاد غير موضوعية على محور الجدل ومنطلقاته وأهدافه. وفي الوقت الذي يعتزم فيه المغرب تنفيذ الشطر الأهم من الخيار الجهوي الذي يمنح صلاحيات تدبير الشؤون المحلية إلى الجهات، يصبح طرح هذه الإشكالية بعلاقة مع الأوضاع في الجهة الشمالية يفرض نفسه. أقله على مستوى البحث في إغناء وتطوير الموارد، لأن الإقلاع الجهوي لا يمكن أن يتحقق انطلاقا من العوز والعدم. فضلا عن أن مبادرة تنمية الأقاليم الشمالية يبقى مفعولها ناقصا في حال عدم إيجاد حل لإشكالية زراعة المخدرات.

بيد أن النقاش المفتوح حول هذه القضية، يجب أن يضع في الاعتبار كافة الهواجس المرتبطة بالحد من رواج واستهلاك وتجارة المخدرات. وأي انحراف يفهم منه عكس هذا التوجه ذو الطبيعة الإنمائية الصرفة لا محل له من الإعراب. كما أن استرداد العفو عن المزارعين المتورطين، يجب أن يحكمه سقف الإجراءات التي يسري مفعولها بهذا الصدد، ولئن كانت الوثيقة الدستورية مكنت المؤسسة التشريعية من صلاحيات إصدار العفو، فإن تسريع إصدار القوانين التنظيمية ذات الصلة بهذا المجال، كما غيره من الميادين بات يحتم نفسه، كي لا يفهم من النقاش الدائر أنه يخضع لرياح المواسم الانتخابية.

في إمكان نواب المناطق المتضررة على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، من دون التوقف عند حرفية المعارضة والأغلبية أن يساهموا في بدء النقاش. لأن المنطق السياسي والميداني، يجعلهم أقرب إلى معاينة الواقع والتعرف أكثر على مشاكل ومطالب السكان الملحة. ولن يضير أحدا رفع استشارات بهذا الصدد إلى المجلس الاقتصادي أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غير أن مبادرة حزب الاستقلال لها أهميتها، كونها صادرة عن أعرق حزب سياسي في البلاد دأب على عدم التساهل مع مظاهر الانحراف السياسي والأخلاقي.

http://www.flashpresse.ma/ra2y/25388/%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4.html

Mohamed Essabbar s'entretient avec Tinecke Strik, rapporteur à l'APCE

Le **secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, Mohamed Essabbar** s'est entretenu, mercredi 10 juin 2015 à Rabat, avec Tinecke Strik, rapporteur de la Commission des migrations, des réfugiés et des personnes déplacées à l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe (APCE).

http://www.berhil.com/?p=18818

Elections 2015

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections tient sa première réunion

12288

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, créée auprès du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a tenu, lundi à Rabat, sa première réunion dans le cadre de la préparation de l'opération de l'observation indépendante et neutre des différentes échéances électorales prévues en 2015.

Cette réunion a été consacrée à la mis à jour des principaux documents adoptés par ladite commission (règlement intérieur, demande d'accréditation, charte d'observation, récépissé de dépôt des candidatures, badge et carte d'accréditation de l'observateur).

L'opération d'observation englobera l'élection des représentants des conseils des régions et des communes prévue le 4 septembre 2015, des conseils des préfectures et provinces (17 septembre 2015) et de la Chambre des conseillers (2 octobre 2015).

Le communiqué rappelle que la loi 11-30 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante des élections, publiée le 6 octobre 2011, stipule que la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a pour missions de recevoir, d'examiner et de statuer sur les demandes d'accréditation, de délivrer des cartes et des badges spéciaux aux observateurs des élections accrédités et d'établir une charte fixant les principes et les normes relatives à l'observation des élections.

Présidée par le président du CNDH, la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée du secrétaire général du CNDH, de quatre membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication et d'un représentant de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

Elle comprend aussi un représentant de l'Instance nationale de probité, de prévention et de lutte contre la corruption ainsi que de cinq représentants des associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des droits de l'homme, proposés par ces associations au président de la commission.

Elections

Première réunion des Observateurs du CNDH

938/05

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, créée auprès du CNDH, vient de tenir sa première réunion dans le cadre de la préparation de l'opération de l'observation indépendante et neutre des différentes échéances électorales prévues en 2015. Cette réunion a été consacrée à la mis à jour des principaux documents adoptés par ladite commission (règlement intérieur, demande d'accréditation, charte d'observation, récépissé de dépôt des candidatures, badge et carte d'accréditation de l'observateur). L'opération d'observation englobera l'élection des représentants des conseils des régions et des communes prévue le 4 septembre 2015, des conseils des préfectures et provinces (17 septembre 2015) et de la Chambre des conseillers (2 octobre 2015). Présidée par le président du CNDH, la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée du SG du CNDH, de quatre membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication et d'un représentant de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme. Elle comprend aussi un représentant de l'Instance nationale de probité, de prévention et de lutte contre la corruption ainsi que de cinq représentants des associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des droits de l'homme, proposés par ces associations au président de la commission.

Driss El Yazami, président du CNDH

Le PAM favorable au vote des militaires aux élections

Des treillis dans les bureaux de vote? Lors de son intervention au forum de la MAP, le 9 juin, le vice-secrétaire général du PAM, Ilyas El Omari, a affirmé être en faveur du droit de vote pour les militaires. Pour rappel, selon la loi, les membres des corps militaires ne peuvent voter que lors de la tenue d'un référendum. Mais, pour le numéro 2 du PAM, « l'armée doit jouir de tous les droits à l'image du peuple marocain». Une position partagée par la « plupart des militants» du parti au tracteur selon El Omari.

Ilyas El Omari rejoint la proposition exprimée par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** dans un mémorandum publié en mars dernier. Dans ce document mémorandum le Conseil plaide pour «des élections plus inclusives et plus proches des citoyens» afin «d'élargir le corps électoral» et de permettre aux éléments de la gendarmerie, de la police et des Forces armées royales « de tous grades, en activité de service » de bénéficier du droit de vote.

Une proposition face à laquelle le PJD s'est alors opposé par le biais de son président de groupe parlementaire Abdellah Bouanou. Il avait estimé que cette proposition «est une très grande aventure qui n'existe pas dans les pays démocratiques».

http://telquel.ma/2015/06/10/el-omari-pam-favorable-au-vote-militaires-aux-elections_1451278

ELECTIONS 2015: DES OBSERVATEURS INDÉPENDANTS SERONT ACCRÉDITÉS

Par Khalid Mesfioui le 11/06/2015 à 08h30

Les différentes échéances électorales prévues en septembre seront suivies par des observateurs indépendants et neutres. La Commission ad hoc met en place les circuits de leur accréditation et définit les contours de leur mission.

Les préparatifs des prochaines élections communales et régionales s'accélèrent sur tous les plans. Au niveau de l'arsenal juridique, les lois sont presque au point. S'agissant de la logistique, le ministre de l'Intérieur a déjà rassuré les différents intervenants au Parlement. **Au niveau du suivi de ces échéances par des observateurs indépendants et neutres, la Commission spéciale de leur accréditation, créée auprès du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), s'est mise au travail**.

Lundi, la Commission a tenu sa première réunion consacrée à la mise à jour des principaux documents adoptés: règlement intérieur, demande d'accréditation, charte d'observation, récépissé de dépôt des candidatures, badge et carte d'accréditation de l'observateur, précise un communiqué du CNDH. L'opération d'observation englobera l'élection des représentants des conseils des régions et des communes prévue le 4 septembre 2015, des conseils des préfectures et provinces (17septembre 2015) et de la Chambre des conseillers (2 octobre 2015), souligne le communiqué.

Présidée par le président du CNDH, la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée du secrétaire général du CNDH, de quatre membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication et d'un représentant de la Délégation interministérielle aux Droits de l'Homme. Elle comprend aussi un représentant de l'Instance nationale de probité, de prévention et de lutte contre la corruption, ainsi que de cinq représentants des Associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des Droits de l'Homme, proposés par ces Associations au président de la Commission.

http://www.le360.ma/fr/politique/elections-2015-des-observateurs-independants-seront-accredites-42597

دعم المشاركة الديمقراطية بالمغرب

ينظم الفضاء الجمعوي والحركة من أجل السلام ونزع السلاح والحرية ((MPDLوانترمون أوكسفام، وبالتعاون مع فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة و جمعية إيكوديل للتنمية العادلة ندوة انطلاق برنامج » دعم المشاركة الديمقراطية بالمغرب« وذلك يوم الخميس 11 يونيو 2015- إبتداءا من الساعة 09:00 بمقر جمعية ايكوديل العرائش

يهدف المشروع المنجز من طرف الحركة من أجل السلام ونزع السلاح والحرية ((MPDLوانترمون أوكسفام، وبالتعاون مع الفضاء الجمعوي دعم الحكامة الجيدة من خلال تقوية قدرات الفاعلين المحليين ووضع آليات المشاركة المواطنة التي تضمن المساواة بين الرجال والنساء، كما يستهدف ثلاث أقاليم مكونة من 31 جماعة حضرية وقروية بكل من العرائش و الحسيمة ووجدة .

محاور البرنامج

تشجيع المشاركة من خلال التشاور وإدماج مختلف الفاعلين في تدبير القضايا العمومية المحلية:

تكوينات ودوارات لتقوية الفاعلين المحليين في مجال الديمقراطية التشاركية؛ إضافة إلى تقوية أسس التشاور بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني؛ تقوية التنظيم المجتمعي للنهوض بالمساواة والمشاركة.

النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء في الفضاءات العمومية والخاصة على المستوى المحلي والوطني.

تقوية القدرات ودعم المشاركة العمومية للمرأة؛ الدعم والمواكبة لإنشاء لجان المناصفة وتكافؤ الفرص في الجماعات.

تحسين ظروف مشاركة الشباب في تدبير القضايا المحلية

تقوية القدرات، التحسيس ومواكبة جمعيات الشباب؛ تقوية آليات الحوار والتواصل والمشاركة مع المؤسسات العمومية؛ خلق فضاءات للحوار بين جمعيات الشباب و البرلمانين ؛ لقاءات مع المنتخبين المحلين و الوطنين .

تحسين وتعزيز قدرة التأثير لدى منظمات المجتمع المدني، وتحويلها إلى قوة الاقتراح ،والنهوض بالديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي والوطني والدولي:

حملات التأثير السياسي على المشاركة على المستوى ؛ وضع آليات تتبع المشاركة على المستوى المحلي؛ بلورة إسهامات واقتراحات المجتمع المدني لمواكبة و أعداد القوانين التنظيمية ؛ التنسيق مع الديناميات الجمعوية المتواجدة؛ دراسات حول التطبيق الفعلي للمواد المتضمنة في الدستور المتعلقة بالمشاركة المواطنة وبالمجتمع المدني، والمساواة بين النساء والرجال، والشباب، **بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان** و خبراء جامعيين.

http://ar.monasso.ma/39380-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

LE MOT

Élections

288/6

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, créée auprès du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), a tenu, lundi dernier à Rabat, sa première réunion préparatoire pour l'observation indépendante et neutre des différentes échéances électorales qui débuteront en septembre. L'opération d'observation devrait concerner l'élection des représentants des Conseils régionaux et communaux, le 4 septembre 2015 ; des Conseils préfectoraux et provinciaux, le 17 septembre ; puis de la Chambre des conseillers, le 2 octobre 2015.

4ème édition de la Nuit blanche du cinéma et droits de l'Homme La migration à l'honneur les 26 et 27 juin à la BNRM

L'Association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme (ARMCDH) organise la quatrième édition de la Nuit blanche du cinéma et des droits de l'Homme sur le thème « Migration », les 26 et 27 juin2014 sur l'esplanade de la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM).

Après « les Printemps arabes », « les droits des Femmes » et « la Justice », la question de la migration vient aussi au cœur des débats concernant la liberté, la dignité humaine et la citoyenneté. Cette thématique nous montre, une fois de plus, comment le regard cinématographique engage la réflexion sur les droits humains.

Comme à l'accoutumée, vendredi 26 juin, la Nuit blanche cinéma et migration commencera par une veillée de projection des films en plein air de 20h00 jusqu'au lever du soleil. Des fictions, documentaires et films animés sont programmés représentant cinq pays (Belgique, France, Maroc, Italie, Palestine) :

- Une girafe sous la pluie de Pascale Hecquet (Belgique)
- Nos mères, nos daronnes de Bouchra Azzouz (France)
- Aji-bi, femmes de l'horloge de Raja Saddiki (Maroc)
- Terraferma d'Emanuele Crialese (Italie)
- On the Bride side de Antonio Augugliaro, Gabriele Del Grande et Khaled Soliman Al Nassiry (Palestine / Italie)
- Samba de Éric Toledano, Olivier Nakache (France)

Le lendemain de la nuit blanche, samedi 27 juin à 21h30, l'auditorium de la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM) accueillera la table ronde sur le thème 'les migrants face aux Etats' qui abordera avecd'éminents intervenants la question de la migration de différents points de vues : développement, représentations et politiques des Etats.

Sont attendus: Aminata Traoré (femme politique, militante altermondialiste et ancienne ministre de la culture du Mali), Peggy Derder (historienne, auteure du livre Idées reçues sur les générations issues de l'immigration), Mehdi Alioua (sociologue, enseignant-chercheur à l'Université internationale de Rabat – UIR et président du Groupe antiraciste de défense et d'accompagnement des étrangers et migrants – GADEM), ainsi qu'un représentant de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM).

La Nuit blanche « cinéma et migration » est un évènement organisé avec l'appui de du Centre Cinématographique Marocain (CCM), l'ONU FEMMES, le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), le Haut commissariat aux réfugiés (HCR), la Fondation Orient occident (FOO), l'Organisation internationale pour les migrations (OIM), la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM), l'European Endowement for Democracy (EED), laFondation Ajial pour la promotion des droits de l'Homme, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** ; ainsi que plusieurs partenaires médias : Hit Radio, Maghreb Agence Presse (MAP), Sortir Mag, TelQuel.ma, 2M, Onorient, E-Joussour et HuffPost Maroc.

Il convient de rappeler que l'ARMCDH a été créée en 2010, ayant comme mission de promouvoir la culture des droits humains à travers le cinéma.

http://www.yallacine.com/4eme-edition-de-la-nuit-blanche-du-cinema-et-droits-de-lhomme-la-migration-a-lhonneur-les-26-et-27-juin-a-la-bnrm/